سيـــاســـة الإغـــراق وحقـــوق المـــســـتهـلـك

مكي محمد ردام

اتفق عدد من الاقتصاديين العراقيين ، في جلسة مكرسة لسياسة الاغراق في السوق العراقية ، على ان الاغراق قد يعني التوفير المستمر للسلع والخدمات او الاجتياح او التراكم ، والمعنى الشائع للاغراق هو بيع سلع من الخارج بثمن اقل من ثمنها الذي تباع به في السوق المحلية او اقل من كلفتها احيانا ، وكذلك يرى اخرون بأنه " ادخال منتج ما الى الدولة بسعر اقل من قيمته الاعتيادية" والمقصود بذلك استمرار دعم السعر التصديري بهدف السيطرة على السوق ثم احتكاره في فترة تليه ،

والاغراق شكل من اشكال الاجتياح او الغزو يحدث بفعل ارادة المسوق لأغراض مختلفة، واذا كان الاغراق هو بيع سلعة في الاسواق الخارجية بأقل من كلفتها الحقيقية فهذا يعني ان الدول او الجهة ستتحمل في المدى القصير خسائر ولكنها ستحقق في الاجل الطويل احتكارا للسوق وارباحا طائلة فضلا عن الاحداث غير المعلنة بعد طرد المنافسين من اليات السوق وادواته.

اما انواع سياسة الاغراق فهي متعددة اهمها:

- الاغراق العارض وهو غير قصدي ويشمل عمليات غمر السوق المستهدف بكميات كبيرة ولكن لمرة واحدة بسبب سوء التخطيط او عشوائية الاستيراد او عدم وجود نظام تسويقي او نتيجة تأثر السوق المحلي الضعيف بالاسواق العالمية.

- الاغراق المستمر او الدائم: وهو حالة استمرار تدفق الكميات وبالاسعار بالتتابع المتصل مع وجود قصد يخطط لأهداف بعيدة المدى.

وفي ظل ضعف نظم الرقابة وعدم وجود المؤسسات ولا الصناعات وبرامج التنمية ولا استقرار مع وجود مقاصد ستراتيجية يجعل السوق العراقي مستهدفا في منهج الدول المتقدمة للاغراق مما يفقد جمهور المستهلكين بشكل مباشر حقوقهم وخياراتهم ومنظومة حمايتهم.

وفي ضوء طبيعة سياسة الاغراق في السوق العراقية وما تعرض له المستهلك العراقي من طمس لحقوقه التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة وهي:

١- حق تأمين الحاجات الاساسية : المأكل والملبس والمسكن ، الصحة والتعليم والسلع الضرورية الاخرى حيث طالبت الامم المتحدة الحكومات لتحقيق مجموعة من الاجراءات مثل وضع نظام رقابي واعتماد المواصفات والقوانين الدولية واتباع سياسات اقتصادية وبرامج اجتماعية هادفة واعتماد قواعد تصحيح وضوابط امنة بالنسبة للسلع الغذائية.

٢- حق الامان: ويعني توفير الحماية والسلامة من السلع والخدمات الضارة التي تسبب خطورة على حياة الانسان لذا لابد من تامين الاليات الفاعلة واصدار القوانين اللازمة لتامين ذلك.

٣- حق الحصول على المعلومات: وهذا يعني اهمية ان تتاح للمستهلك فرصة الحصول على المعلومات التي يحتاجها لأتخاذ الخيارات المناسبة له وان توفر له الحماية من الغش (والتدليس) و (الاعلانات المضللة) والملصقات الدعائية الكاذبة وذلك من خلال وضع التعريف وتقديم المعلومات للمستهلك.

٤- حق الاختيار: ويتضمن هذا الحق حرية المستهلك في اختيار السلع التي يرغب في شرائها من بيع السلع المتعددة وبأسعار مناسبة ومقبولة.

٥- حق التمثيل والمشاركة: وهو يحقق للمستهلك حرية الاستماع الى رأيه ومشاركته في اعداد وتطبيق السياسات واتخاذ الطرق المناسبة لتطوير وتعزيز تلك السياسات وذلك من خلال تسهيل انشاء منظمات وجمعيات وهيئات ومؤسسات خاصة بحماية المستهلك.

٦- حق التعويض: ويتضمن هذا الحق للمستهلك حصوله على التعويض العادل في حالة تضرره من السلع والخدمات التي حصل عليها ويتم ذلك من خلال حق الدفاع والتشريعات المضمنة له.

٧- حق التثقيف: ويؤكد هذا الحق حصول الفرد على الثقافة المتعلقة بحمايته كمستهلك بغية مساعدته في الاختيار الامثل للسلع والخدمات المتنوعة وبما يتناسب مع امكاناته المادية ويتم ذلك من خلال برامج التوعية المتنوعة والمشاركة في الدورات ووسائل الاعلام.

٨- حق العيش في بيئة صحية :ويكفل هذا الحق للمستهلك العيش في محيط يضمن له بيئه خالية من التلوث وذلك من خلال ضمان كل الاجراءات الكفيلة ووضع استخدام متوازن للبيئة ومكوناتها.

من الداخل

القطاع العام الذي نتمناه

حسام الساموك

كتبنا في عمود سابق عن (القطاع الخاص الذي نتمناه) حين تناولنا الممارسات الغريبة لبعض الأطراف التي لبست رداء القطاع الخاص وألحقت الضرر بأدائه وجعلت الكثيرين ممن يحكمون على المظاهر من دون التحقق من الجوهر، فكان الانتاج المشوه في بعض القطاعات الأنتاجية ، وكان الأضرار- شبه المتعمّد- في برامج استيرادات عشوائية الغرض منها- أولا وآخرا- جني الربح السريع والسهل مهما كانت النتائج، في حين عرضنا أنماطا رائعة لقطاع خاص عراقي،أنتج بمسؤولية وسوّق بحرص ،وقدم صورة طيبة لمنتجات عراقية (تثلج القلب).

وفي نهجنا المتواصل للبحث عن النمط الأيجابي والمشرق من خدمات ومنتجات تسجل باسم القطاع العام بعد أن تعرّض هو الآخر لحملة ضارية كان الهدف الحقيقي لها أن تدبّ الفوضى في تداولات السوق وتنقلب الموازين رأسا على عقب،وصولا الى سطوة الحلقات الطفيلية وأفشال كل ايجابيات القطاعين الخاص والعام على السواء.

لذلك نتلمّس التجربة الغنية لأداء القطاع العام في العراق وما أنجزه- بغض النظر عن سلبيات وبيروقراطية بعض حلقاته الفاسدة- وعندما نقف على حالات الفساد فمن الظلم أن نحمله وزرها لأن أداء مفسدين بعينهم لايمكن أن ينسحب على القطاع الذي قدم العديد من المنجزات والخدمات الجليلة للمجتمع والساحة الاقتصادية وعموم المصلحة الوطنية العليا، فضلا عمّا أفرزه من دعم وتعزيز متواصل لآلاف المشاريع والمصانع والورش في القطاع الخاص .فقد كان القطاع العام العراقي رافدا رئيسا وأساسيا لغالبية-ان لم نقل جل- القطاعات الانتاجية ومتطلبات حياة العراقيين ولايمكن-لا في العراق ولا في أي من بلدان العالم-أن يغني أي من القطاعين الخاص أو العام عن الآخر ولكن يمكن أن تختلف نسب الأعتماد على أي من القطاعين بين بلد وآخر وفقا لظروف وبيئة كل بلد وسمات أداء قطاعاته المختلفة.

اذن اذا ما أشرنا فساد أداء قطاع ما فذلك مؤشر فساد أو سلامة من يدير المشروع وليس فساداً بنيته، والقطاع العام يحتل دوره في بلدان نامية ومتقدمة في آن واحد ،وهو يمتلك في العراق أرضية ثابتة بغض النظر عن الفساد الذي ساد القطاعين العام والخاص معا ،أما الحالات التي يشكو فيها الكثيرون أداء وتعامل فئات فاسدة معشعشة في بعض المؤسسات الحكومية فهو مؤشرفساد تلك الفئات وليس مؤشر فساد القطاع العام الذي ننتظر منه ومن كل القطاعات الفاعلة الأخرى أن يستأنف دوره الأنتاجي الفاعل في حقول المشاريع الستراتيجية بدءا من مصانع البتروكيماويات العملاقة مرورا بمصانع الفوسفات والأسمدة والسمنت والسكر وكل ما نصبو اليه تعزيزا للمنجز الأبداعي في كل حقول

ولايمكن-لافي العراق ولافي أي من بلدان العالم-أن يغني أي من القطاعين الخاص أو العام عن الآخر ولكن يمكن أن تختلف نسب الأعتماد على أي من القطاعين بين بلد وآخر وفقا لظروف وبيئة كل بلد وسمات أداء قطاعاته المختلفة.

محافظ واسط يطالب بإطلاق تخصيصات ٢٠٠٨

واسط .المدى

طالب محافظ واسط ، ، وزارة المالية بالإسراع في إطلاق المبالغ التي خصصتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والمبالغ المدورة من العام الماضي لهذا العام، فيما اعتبر التخصيصات التي حصلت عليه المحافظة هذا العام غير كافية .

وقال لطيف حمد الطرفة " نطالب وزارة المالية الإسراع بإطلاق تخصيصات العام الحالي والمبالغ المدورة من العام الماضي لتنفيذ المشاريع المختلفة المدرجة ضمن خطة هذا العام".

واعتبر الطرفة تأخر الموافقة على تلك التخصيصات برغم مضي شهرين ونصف الشهر على بداية السنة من شأنه أن يؤخر العمل في المشاريع وبالتالي لا يتم انجازها نهاية العام وتبقى هناك مبالغ مدورة للعام الذي يليه كما حصل هذا العام والعام السابق.

وأشار الى أن التخصيصات التي حصلت عليها محافظة واسط للعام الحالي غير كافية لكون المحافظة تضم ١٧ وحدة إدارية بين ناحية وقضاء ما يتطلب شمولها كلها بمشاريع الاعمار.

كانت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي قد خصصت الى محافظة واسط العام الحالي مبلغ ١٦١ ملياراً و٥٩٧ مليون دينار ضمن مشاريع تنمية الأقاليم و٧٧ ملياراً و٣٧٢ مليون دينار ضمن المنهاج الاستثماري للوزارات.

وكشف الطرفة عن أن "مجلس المحافظة اعد في وقت سابق من هذا العام خطة سميت استراتيجية التنمية للسنوات الخمس المقبلة تشمل البنى التحتية وإعادة التصميم الأساسي لمدن المحافظة وشمولها بالخدمات المختلفة على وفق التطورات التي تشهدها كل مدينة."

٥٢٠٠ مشروع في البصرة ضمن برنامج القروض الميسرة

البصرة – المدى

ذكر رئيس لجنة التنمية الاقتصادية في مجلس محافظة البصرة ، أنه تم قبول ٥٢٠٠ مشروع اقتصادي ضمن برنامج القروض الميسرة للعاطلين عن العمل في المحافظة، الذي تم إطلاقه العام الماضي وبلغت تخصيصاته ٢٥ مليون دولار، مضيفا انه سيتم تسليم القروض للمستفيدين خلال الشهر الجاري.

وقال مناضل عبد خنجر أن " المشاريع التي تم قبول طلبات إقراضها من قبل لجنة القروض الميسرة في مجلس محافظة البصرة سترسل جميعها إلى الجهات المعنية في بغداد لغرض تحويل المبالغ المخصصة لها".

وأضاف "شملت هذه المشاريع مجالات صناعية وزراعية وتجارية، وجميع المستفيدين من هذا البرنامج هم من حملة شهادات الدبلوم والبكالوريوس العاطلين عن العمل".

وأضاف " تبلغ تخصيصات محافظة البصرة من برنامج القروض الميسرة التي أطلقتها وزارة العمل في نهاية العام الماضي ٢٠٠٧ نحو ٢٥ مليون دولار لتنفيذ خمسة آلاف مشروع لكن بجهود اللجان المشكلة في المحافظة تمت زيادة عدد المشاريع الى ٥٢٠٠ مشروع لشمول اكبر عدد من العاطلين ".

وتابع " من المؤمل ان يبدأ تسليم المستفيدين قروضهم خلال شهر آذار الجاري لكون جميع المعاملات التي قدمت مستوفية وفق الضوابط المعمول بها".

وكشف ان "هنالك مقترحاً من قبل لجنة القروض الميسرة في مجلس محافظة البصرة ومركز تشغيل العاطلين لتقديم طلب إلى الحكومة المركزية لزيادة المبلغ المخصص بصرة لمعالجة مشكلة البطالة من خلال تشجيع قيام المشاريع الصغيرة ".

تـــراجع اسعـــار العقـــود الاجلـــة للنفـــط الامـــريكي

طوكيو/ وكالات

تراجعت أسعار العقود الاجلة للنفط الامريكي يوم الثلاثاء بعد صعودها الى مستوى قياسي قريبا من ١٠٨ دولارات للبرميل عند التسوية اليوم السابق مع بحث المستثمرين عن ملاذات أكثر أمنا وسط مخاوف من التضخم وتراجع الدولار.ونزل سعر عقود النفط الامريكي الخفيف الى اقرب استحقاق شهر نيسان ٢٤ سنتا الى ١٠٧,٦٦ دولار للبرميل في التعاملات الالكترونية عبر نظام جلوبكس.وكان العقد قفز عند التسوية يوم الاثنين الى رقم قياسي ١٠٧,٩٠ دولار. وسجل العقد مستوى قياسيا بلغ ١٠٨,٢١ دولار خلال التعاملات يوم الاثنين متخطيا الذروة السابقة ١٠٦,٥٤ دولار التي بلغها يوم الجمعة.وأدت المخاوف من ركود أمريكي في أعقاب أكبر تراجع للوظائف بالولايات المتحدة في خمس سنوات والضغوط في سوق الائتمان الى تراجع الدولار وتنامي التوقعات بأن يخفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي) أسعار الفائدة مجددا لتعزيز الاقتصاد.

وكان الدولار قد انخفض مقابل الين يوم الاثنين الى ادنى مستوى له في (٨) اعوام حيث عصفت المخاوف من كساد امريكي بأسعار الاسهم.

مسؤولون عراقيون وامريكيون يدعون للنهوض بالواقع الزراعي في العراق

دعا مسؤولون عراقيون وامريكيون الى الاهتمام بالواقع الزراعي في العراق وذلك على خلفية عقد وزارة الزراعة مؤتمرها الاول لعام ٢٠٠٨ تحت شعار (يد بيد لانتاج غذائنا من ارضنا).

وقال وزير الزراعة علي البهادلي خلال المؤتمر إن وزارات الدولة كافة تعمل لمساندة الواقع الزراعي في العراق وأن وزارة الزراعة وضعت في مقدمة اهتماماتها الاهتمام بالواقع الزراعي والحيواني في البلاد.

وأوضح البهادلي أن النهوض بالقطاع الزراعي لا يمكن ان يتم دون أي مساندة من وزارات الدولة الأخرى ، داعيا وزارة الكهرباء الى مد يد العون لتوفير الطاقة الكهربائية وبأسعار معتدلة.

كما طالب وزارة التجارة بتسليم الأموال مقابل المنتج أو الحصاد بصورة سريعة لخلق صورة التواصل بينها وبين الفلاح. ودعا البهادلي وزارة الصناعة الى توفير الأسمدة الكيمياوية للمزارعين ، مشيدا في الوقت نفسه بمبادرة رئيس الوزراء منح ٥٠٠ مليون دولار للقطاع الزراعي في موازنة عام ٢٠٠٨ لكونها تسهم في تطوير هذا القطاع ، داعيا المزارعين الى الاستفادة من هذا الصندوق.

من جانب آخر اكد كريم اليعقوبي عضو لجنة الزراعة والمياه والاهوار ان القطاع الزراعي سيشهد تطورا ملموسا في عام ٢٠٠٨ خاصة بعد تحسن الوضع الامني ، مشيرا إلى ان لجنة المياه والاهوار قد اطلعت على خطط وزارة الزراعة ووجدتها خططاً طموحة.

ودعا اليعقوبي الى تشجيع المزارع في سبيل استثمار ارضه من خلال دعمه ماديا ، مشيرا إلى أن المعونات والدعم الذي يلاقيه المزارع الان لا يكفي للفلاح والاسمدة فقط.

واعرب عن تخوفه من ان تتحول الارض الصالحة للزراعة الى ارض جرداء غير صالحة للزراعة ، داعيا الى ايجاد فرص عمل للخريجين الجدد من الكليات الزراعية.

فيما دعا مايك جورج وكيل وزير الزراعة الامريكي الى مساهمة القطاع الخاص في المجال الزراعي بالعراق من اجل ان يستطيع المنافسة على المستوى العالمي.

وتابع " إننا ندعم جهود وزير الزراعة ورئيس الوزراء في تطوير المجال الزراعي في العراق."

وطالب جورج بتشريع قوانين من اجل تشجيع القطاع الخاص للعمل بهذا المجال.

وفي الاطار نفسه دعا ممثل وزير زراعة اقليم كردستان عبد العزيز الطيب في كلمة القاها في المؤتمر الى تأهيل الكوادر الزراعية وتامين زمالات خارج العراق وتخصيص قطع ارض صغير للفلاحين من اجل استثمارها.

أسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٢٥	١٢٣٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

مـــؤشـــرات

ارتفاع

قالت ادارة معلومات الطاقة الامريكية ان سعر التجزئة للبنزين في الولايات المتحدة سجل سعره مستوى قياسيا مرتفعا جديدا ٣,٢٣ دولار للجالون مرتفعا ٦,٣ سنت عما كان عليه الاسبوع الماضي وذلك وبسبب ارتفاع تكاليف النفط.

وقالت الادارة – وهي الذراع الاحصائية لوزارة الطاقة- ان سعر البنزين العادي في محطات الخدمة ارتفع ٦٧ سنتا عما كان عليه منذ عام. وقفز متوسط سعر وقود الديزل ١٦,١ سنت الى مستوى قياسي ٣,٨٢ دولار للجالون مرتفعا ١,١٣ دولار عما كان عليه منذ عام. وكان هذا ثالث اسبوع على التوالي تقفز فيه اسعار الديزل الى مستوى قياسي جديد.

واظهر التقرير الاسبوعي لادارة معلومات الطاقة عن تكاليف الوقود في محطات الخدمة في انحاء البلاد ان احدث سعر للبنزين يفوق المستوى القياسي السابق ٣,٢٢ دولار للجالون الذي سجل في ٢١ من ايار الماضي.

تنمية

قال خبراء من شمال افريقيا ان الشركات الصغرى والمتوسطة تلؤدي دوراً مهماً في التنمية المستدامة في المنطقة عن طريق المساهمة في النشاط الصناعي وخلق فرص الشغل والمساهمة في رفع الناتج المحلي الاجمالي.

وقال أحمد الحليمي المندوب السامي في التخطيط المغربي في أشغال الندوة التي بدأت يوم الاثنين وتستمر الى ١٣ من آذارالحالي ان "الشركات الصغرى والمتوسطة تشكل رافعة للاقتصاد المحلي وتساهم في خلق قيمة مضافة ومناصب الشغل."

واضاف انه لكي تتمكن هذه الشركات من المساهمة بفعالية في الاقتصاد يجب "الملاءمة بين التكنولوجيا الحديثة ونقل المعرفة وتحديث الموارد البشرية وكذلك الحكامة الجيدة."

تراجع

تراجع الدولار قريبا من أدنى مستوى له في ثمانية اعوام مقابل الين يوم الثلاثاء مواصلا هبوطه وسط علامات جديدة على مزيد من التدهور في أسواق الائتمان الامر الذي اضر بأسواق الاسهم العالمية.

وهبطت الاسهم الامريكية للجلسة الثالثة على التوالي اليوم السابق متأثرة بالمخاوف من مزيد من الخسائر المتصلة بالائتمان ومن ان أكبر اقتصاد في العالم يتجه نحو الكساد. وهبط مؤشر نيكي الرئيسي في بورصة طوكيو اكثر من واحد في المئة اوائل التعامل يوم الثلاثاء مسجلا ادنى مستوى له في عامين ونصف العام.

وقد انخفض الدولار في اوائل التعامل في طوكيو نحو ٠,٢ في المئة عما كان عليه اواخر التعاملات الامريكية يوم الاثنين الى ١٠١,٥٥ ين لكنه ظل فوق ادنى مستوى له في ثمانية اعوام ١٠١,٤٠ ين الذي سجله في التعاملات الالكترونية عبر نظام ئي.بي.اس يوم الجمعة.

تضخم

قال المكتب الوطني للاحصائيات يوم الثلاثاء ان معدل التضخم السنوي لاسعار المستهلكين في الصين قفز الى ٨,٧ في المئة في شباط مسجلا أعلى مستوى له في أكثر من ١١ عاما من ٧,١ في المئة في كانون الثاني الماضي.

وكان اقتصاديون استطلعت رويترز اراءهم تنبأوا بأن يبلغ معدل التضخم ٨,٠ في المئة. وكان معدل التضخم بلغ ٨,٩ في المئة في مايو ايار عام ١٩٩٦,

وارتفعت اسعار المواد الغذائية التي تؤلف ثلث سلة المستهلكين ٢٣,٣ في المئة في شباط عما كانت عليه منذ عام مقارنة مع زيادة قدرها ١٨,٢ في المئة في الاثنى عشر شهرا حتى كانون الثاني.